

دور إدارة مخاطر الحرائق في تقليل وقت الاستجابة لحالات الطوارئ: دراسة ميدانية في
المديرية العامة للدفاع المدني بجدة

إعداد الطالب/

إشراف/

د. عبدالرحيم نادر

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

تُعدُّ أخلاقيات البحث العلمي من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها أي عمل أكاديمي رصين، إذ تمثل المنظومة القيمية والمعارية التي تضبط سلوك الباحث في مختلف مراحل بحثه، بدءًا من اختيار الموضوع، مرورًا بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج وتعميمها. ويُشير مفهوم أخلاقيات البحث العلمي إلى مجموعة المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم سلوك الباحثين أثناء ممارسة نشاطهم البحثي، بحيث تضمن احترام كرامة الإنسان، وصون حقوق المشاركين، والحفاظ على نزاهة المعرفة العلمية المنتجة. وقد عرّفها بعض الباحثين بأنها “المعايير السلوكية التي ينبغي على الباحث الالتزام بها أثناء إعدادة لبحثه، بما يضمن صدق النتائج وموضوعيتها وعدم الإضرار بالآخرين.” (Resnik, 2020)

ولا تقتصر أهمية الأخلاقيات على كونها قيودًا شكلية يفرضها المجتمع الأكاديمي على الباحثين، بل تتجاوز ذلك لتشكّل ضمانات حقيقية لجودة المخرجات العلمية ومصادقيتها أمام المجتمع العلمي وصانعي القرار. فالباحث الذي يلتزم بأخلاقيات البحث يُسهم في بناء قاعدة معرفية موثوقة يمكن البناء عليها في الدراسات اللاحقة، في حين أن الإخلال بهذه الأخلاقيات يؤدي إلى إنتاج معرفة مشوّهة قد تُسبّب أضرارًا مباشرة للأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل.

ويأتي هذا التقرير في سياق دراسة ميدانية يُعدّها الباحث بعنوان “دور إدارة مخاطر الحرائق في تقليل وقت الاستجابة لحالات الطوارئ: دراسة ميدانية في المديرية العامة للدفاع المدني بجدة”، وهي دراسة تتناول موضوعًا حيويًا يرتبط بسلامة الأفراد والممتلكات، ويتطلب التعامل مع جهة حكومية حسّاسة (الدفاع المدني)، وجمع بيانات من العاملين فيها بشأن إجراءات تشغيلية قد تتسم بالحساسية. ومن ثَمَّ، فإن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في هذه الدراسة لا يُعدّ ترفًا أكاديميًا، بل ضرورة حتمية تفرضها طبيعة الموضوع وحساسية الجهة المبحوثة.

ويهدف هذا التقرير إلى تمكين الباحث من استيعاب المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، وتحليل أبرز القضايا الأخلاقية المرتبطة بها، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقًا عمليًا على موضوع الدراسة المذكورة، بما يضمن إنتاج بحث علمي رصين يلتزم بالمعايير الأكاديمية الدولية، ويحترم حقوق المشاركين، ويحافظ على سرية البيانات، ويُقدّم نتائج موضوعية يمكن الوثوق بها والبناء عليها.

ثانيًا: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من الدور المحوري الذي تؤديه في صون منظومة المعرفة العلمية وضمان استمراريتها، إذ إن العلم في جوهره مشروع تراكمي يقوم على الثقة بين الباحثين، فكل دراسة جديدة تنطلق من نتائج دراسات سابقة وتبني عليها، وأي خلل في الالتزام الأخلاقي في أي حلقة من هذه السلسلة قد يؤدي إلى انحراف المسار العلمي بأكمله. ومن هنا تنبع الأهمية الأولى للأخلاقيات بوصفها ضامنًا لمصادقية المعرفة العلمية المنتجة.

وتتجلى أهمية أخلاقيات البحث العلمي في تأثيرها المباشر على جودة النتائج البحثية، فالباحث الذي يلتزم بمبادئ الأمانة العلمية والموضوعية يُقدّم نتائج تعكس الواقع كما هو، دون تحريف أو انتقاء، مما يُتيح للمعنيين

اتخاذ قرارات مبنية على أدلة علمية صحيحة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإخلال بهذه المبادئ من خلال تزوير البيانات أو انتقائها بصورة منحازة يُفضي إلى نتائج مضللة قد تؤدي إلى قرارات خاطئة ذات تبعات وخيمة، خاصة حين يتعلق الأمر بقضايا حساسة كالسلامة العامة وإدارة الكوارث.

كذلك تؤدي أخلاقيات البحث دورًا أساسيًا في حماية المشاركين في الدراسة من أي ضرر محتمل، سواء أكان ذلك الضرر ماديًا أم نفسيًا أم اجتماعيًا أم مهنيًا. فحين يجمع الباحث بياناته من أفراد عاملين في جهة حكومية مثل المديرية العامة للدفاع المدني، يجب أن يضمن لهم عدم تعرّضهم لأي مساءلة وظيفية بسبب آرائهم، وألا تُستخدم بياناتهم في غير الأغراض البحثية المعلنة. وهذا يُعزّز ثقة المشاركين في العملية البحثية ويُشجّعهم على تقديم استجابات صادقة، مما ينعكس إيجابًا على جودة البيانات المجمّعة.

ولأخلاقيات البحث دور أيضًا في حماية المجتمع بشكل عام، إذ إن نتائج الأبحاث في المجالات الحيوية كالسلامة العامة وإدارة المخاطر تُترجم في كثير من الأحيان إلى سياسات وإجراءات تطبيقية تمسّ حياة الناس. فإذا كانت هذه النتائج مبنية على بحث أخلاقي رصين، فإنها تُسهم في تطوير الخدمات وتحسين الأداء، أما إذا كانت مبنية على بحث مغلّ بالأخلاقيات، فإنها قد تؤدي إلى تبني سياسات خاطئة تُعرّض حياة الأفراد للخطر.

ومن جهة أخرى، تحفظ الأخلاقيات حقوق الباحثين الآخرين من خلال الاعتراف بجهودهم وتوثيق إسهاماتهم عبر الاقتباس السليم والتوثيق الدقيق، مما يُكرّس مبدأ الملكية الفكرية ويُشجّع الباحثين على بذل المزيد من الجهد في إنتاج المعرفة. كما تحمي الأخلاقيات سمعة المؤسسات الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحثون، إذ إن أي فضيحة أخلاقية تتعلق بأحد الباحثين تنعكس سلبيًا على الجامعة بأكملها وعلى منظومة البحث العلمي في بلده.

ويُضاف إلى ما سبق أن الالتزام بأخلاقيات البحث يُكسب الباحث ذاته مهارات وقيمًا تمتد آثارها إلى ما بعد إنجاز البحث، فهي تُربّيّه على الصبر والدقة والموضوعية واحترام الآخر، وهي قيم تنعكس على شخصيته المهنية والإنسانية. كما أن الباحث الذي يبني سمعته على الالتزام الأخلاقي يكتسب ثقة المجتمع العلمي، مما يفتح أمامه آفاقًا أوسع للتعاون البحثي والنشر في المجالات المرموقة.

ثالثًا: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ المترابطة التي تُشكّل في مجملها إطارًا متكاملًا يحكم سلوك الباحث في مختلف مراحل بحثه. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ مع تقديم أمثلة توضيحية لكل منها:

المبدأ الأول: الأمانة العلمية، ويُقصد بها التزام الباحث بنقل المعلومات والأفكار من مصادرها الأصلية دون تحريف أو تشويه، مع نسبة كل فكرة أو معلومة إلى صاحبها الحقيقي، والابتعاد عن أي شكل من أشكال السرقة الأدبية أو الانتحال. ومثال ذلك أن يقتبس الباحث في دراسته الحالية تعريفًا لإدارة المخاطر من دراسة “الغراوي والشريدة (٢٠٢٥)”，، فيشير إلى المصدر بوضوح في المتن وقائمة المراجع، بدلًا من نسبة هذا التعريف إلى نفسه أو إعادة صياغته بطريقة توهم القارئ بأنه من إنتاجه الفكري.

المبدأ الثاني: النزاهة، وتعني التزام الباحث بالصدق والشفافية في كل ما يتعلق ببحثه، من حيث الإفصاح عن منهجيته، وأدواته، ومصادر تمويله، وأي علاقات قد تؤثر في موضوعيته. ومن الأمثلة على ذلك أن يُفصح الباحث في دراسته الحالية عن كونه - مثلاً - موظفًا سابقًا في المديرية العامة للدفاع المدني، إن وجدت مثل هذه العلاقة، حتى يتمكن القارئ من تقييم النتائج في ضوء هذا السياق.

المبدأ الثالث: الموضوعية، ويُقصد بها تجنب التحيز في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، والابتعاد عن إقحام الميول الشخصية أو الأحكام المسبقة في العملية البحثية. ومثال ذلك أن يلتزم الباحث في دراسته الحالية بتحليل البيانات كما هي، حتى لو جاءت النتائج مخالفة لتوقعاته أو لفرضياته المبدئية حول كفاءة منظومة إدارة مخاطر الحرائق في الدفاع المدني بجدة، فلا يحذف الاستجابات السلبية أو يُضخم الإيجابية منها.

المبدأ الرابع: السرية، ويعني التزام الباحث بعدم الإفصاح عن هوية المشاركين في الدراسة أو أي معلومات شخصية يمكن أن تكشف عنهم، وحماية البيانات التي يجمعها من الوصول غير المصرح به. ومثال ذلك أن يستخدم الباحث في دراسته الحالية رموزًا أو أرقامًا بدلًا من أسماء العاملين في الدفاع المدني الذين أجاب على الاستبانة، وأن يحفظ البيانات في مكان آمن، وألا يُشارك بيانات فردية مع أي جهة بما في ذلك إدارة المديرية ذاتها.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة، ويُقصد بها الحصول على موافقة صريحة وواعية من المشاركين قبل إشراكهم في البحث، بعد إطلاعهم على أهدافه، وإجراءاته، والمخاطر المحتملة، وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. ومثال ذلك أن يُرفق الباحث في دراسته الحالية مع الاستبانة الموزعة على عناصر الدفاع المدني خطابًا تعريفياً يوضح فيه طبيعة الدراسة، والجهة المُشرفة عليها، وأن المشاركة طوعية، وأن البيانات ستُستخدم لأغراض علمية بحتة.

المبدأ السادس: عدم الإضرار، ويعني أن يتجنب الباحث تعريض المشاركين أو غيرهم لأي ضرر مادي أو معنوي أو مهني نتيجة مشاركتهم في البحث. وفي الدراسة الحالية، يتجلى ذلك في حرص الباحث على صياغة أسئلة الاستبانة بطريقة لا تستفز المشاركين أو تُحرجهم وظيفيًا، وألا تتضمن أسئلة قد تُفسر على أنها تقييم لأداء قياداتهم بصورة شخصية.

المبدأ السابع: العدالة، ويعني توزيع منافع البحث وأعبائه بصورة عادلة بين المشاركين، وعدم استغلال فئة بعينها أو إقصائها. ومثال ذلك أن يحرص الباحث في دراسته الحالية على تمثيل مختلف الرتب الوظيفية والمراكز التابعة للمديرية في عينة الدراسة، فلا يقتصر على فئة معينة قد تُعطي صورة منحازة عن واقع المنظومة.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تتعدد القضايا والإشكاليات الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين، وتتفاوت في خطورتها وتبعاتها، إلا أنها تشترك جميعاً في كونها تُخلّ بمنظومة الثقة التي يقوم عليها البحث العلمي. وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا مع أمثلة توضيحية:

القضية الأولى: الانتحال العلمي (السرقعة الأدبية)، وهو من أخطر القضايا الأخلاقية في البحث العلمي، ويتمثل في نسب أفكار الآخرين أو نصوصهم إلى الباحث دون الإشارة إلى المصدر الأصلي. وتتعدد صور الانتحال لتشمل النسخ الحرفي دون توثيق، وإعادة الصياغة دون الإشارة إلى المصدر، وترجمة نصوص من لغات أخرى ونسبتها للباحث، وحتى الانتحال الذاتي بإعادة نشر دراسة سابقة دون الإشارة إلى ذلك. ومن الأمثلة الواقعية على هذه القضية أن باحثاً في إحدى الجامعات العربية سُحبت منه درجة الدكتوراه بعد أن تبين أن جزءاً كبيراً من رسالته منقول من رسالة دكتوراه أجنبية دون توثيق. وفي السياق التطبيقي للدراسة الحالية، يمكن أن يقع الباحث في الانتحال إذا اقتبس فقرات كاملة من دراسة "Damaševičius et al. (2023)" حول تقنيات إنترنت الأشياء في الاستجابة للطوارئ ودمجها في دراسته دون الإشارة إلى المصدر.

القضية الثانية: تزوير البيانات وتلفيقها، وتتمثل في اختلاق بيانات لم يجمعها الباحث فعلياً، أو تعديل البيانات المجمعة لتتوافق مع فرضياته. وهذه القضية أشد خطورة من الانتحال لأنها تؤدي إلى إنتاج معرفة كاذبة قد يُبنى عليها في دراسات لاحقة. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك قضية الباحث الكوري "هوانغ وو سوك" الذي ادّعى عام ٢٠٠٥ أنه استنسخ خلايا جذعية بشرية، وتبين لاحقاً أنه زور النتائج، مما أدى إلى فصله من الجامعة. وفي الدراسة الحالية، قد يقع الباحث في هذه القضية إذا لم يحصل على عدد كافٍ من الاستبانات المستردة، فلجأ إلى تعبئة بعضها بنفسه، أو إذا عدّل في الإجابات الفعلية لتؤيد فرضياته حول دور إدارة المخاطر في تقليل وقت الاستجابة.

القضية الثالثة: التحيز في البحث، ويُقصد به ميل الباحث - عن قصد أو دون قصد - إلى انتقاء بيانات أو مصادر أو تفسيرات تدعم وجهة نظر مسبقة لديه، مع تجاهل ما يُخالفها. وقد يكون التحيز في اختيار العينة، أو في صياغة أسئلة الاستبانة، أو في تحليل البيانات، أو في عرض النتائج. ومن الأمثلة الافتراضية على ذلك أن يقتصر الباحث في الدراسة الحالية على استطلاع آراء العاملين في المراكز ذات الأداء المتميز فقط، متجاهلاً المراكز الأخرى، مما يُعطي صورة منحازة عن واقع منظومة إدارة مخاطر الحرائق في جدة.

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية، وتتمثل في الكشف عن معلومات شخصية أو حساسة عن المشاركين دون إذنتهم، أو استخدام بياناتهم في أغراض غير التي صرّحوا بها. وقد تأخذ هذه القضية أشكالاً متعددة، منها نشر أسماء المشاركين أو صورهم، أو الإفصاح عن آرائهم بصورة تُمكن من التعرف عليهم. ومن الأمثلة الواقعية أن دراسات سابقة في علم النفس نشرت تفاصيل حالات سريرية بصورة سمحت بالتعرف على المرضى، مما أدى إلى ضرر نفسي واجتماعي لهم. وفي الدراسة الحالية، قد يقع الباحث في هذه القضية إذا نشر في بحثه تصريحات حرفية لأحد الضباط في الدفاع المدني مع الإشارة إلى رتبته ومركزه، مما يجعله معروفاً لدى زملائه ورؤسائه.

القضية الخامسة: تضارب المصالح، ويحدث حين تكون للباحث مصلحة شخصية أو مهنية أو مالية قد تؤثر في موضوعيته، دون أن يُفصح عنها. ومن الأمثلة على ذلك أن يُجري باحث دراسة عن كفاءة منتج طبي معين بينما هو متلقٍ لتمويل من الشركة المنتجة، دون الإفصاح عن ذلك. وفي السياق التطبيقي للدراسة الحالية، قد يحدث تضارب المصالح إذا كان الباحث أحد العاملين في المديرية العامة للدفاع المدني بجدة، إذ قد يميل -

دون قصد - إلى إظهار صورة إيجابية عن جهة عمله، مما يستوجب الإفصاح عن هذه العلاقة وأخذ احتياطات منهجية إضافية لضمان الموضوعية.

القضية السادسة: التأليف غير المستحق (Authorship) ، ويتمثل في إدراج أسماء أشخاص لم يسهموا فعليًا في البحث ضمن قائمة المؤلفين، أو حذف أسماء أشخاص أسهموا فيه. وفي السياق الأكاديمي العربي، يحدث أحيانًا أن يُدرج المشرف اسمه على بحوث طلابه دون إسهام فعلي، أو العكس بإقصاء طلاب أسهموا في جزء من البحث.

القضية السابعة: النشر المزدوج، ويعني نشر الدراسة ذاتها أو أجزاء جوهرية منها في أكثر من مجلة دون الإفصاح عن ذلك، مما يُعدّ خداعًا للقراء والمحكمين، ويُهدر موارد المجالات العلمية.

خامسًا: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تطوّرت منظومة القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي بصورة كبيرة على مدار العقود الماضية، استجابةً لتجاوزات أخلاقية كبرى شهدتها التاريخ، كتجارب النازية على البشر في الحرب العالمية الثانية، ودراسة "توسكيجي" حول مرض الزهري في الولايات المتحدة. وقد أفضت هذه التجاوزات إلى ظهور مواثيق دولية كميثاق نورمبرغ عام ١٩٤٧، وإعلان هلسنكي عام ١٩٦٤، وتقرير بلمونت عام ١٩٧٩، التي وضعت الأسس الأخلاقية للبحوث التي تشمل البشر. (World Medical Association, 2013)

وتمثل **لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRB)** الآلية المؤسسية الرئيسية لضمان الالتزام بأخلاقيات البحث في الجامعات والمراكز البحثية. وتتألف هذه اللجان عادة من باحثين متخصصين وممثلين عن المجتمع، وتختص بمراجعة مقترحات البحوث قبل البدء في تنفيذها، للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية، وحماية حقوق المشاركين، وضمان مشروعية إجراءات جمع البيانات. ولا يُسمح للباحث بالبدء في جمع البيانات إلا بعد الحصول على موافقة هذه اللجنة، التي قد تطلب تعديلات على الأدوات أو الإجراءات قبل منح الموافقة.

وعلى الصعيد الدولي، تُعدّ **معايير جمعية علم النفس الأمريكية (APA)** من أبرز المرجعيات في مجال أخلاقيات البحث والنشر العلمي، إذ يُقدّم دليلها معايير تفصيلية تتعلق بالموافقة المستنيرة، والسرية، والتعامل مع البيانات، والإفصاح عن تضارب المصالح، فضلًا عن قواعد التوثيق والاقتباس التي أصبحت معيارًا عالميًا في كثير من التخصصات. (American Psychological Association, 2020) كما تُسهم منظمات دولية أخرى كـ **لجنة أخلاقيات النشر (COPE)** في وضع معايير للنشر الأخلاقي ومعالجة قضايا سوء السلوك البحثي.

أما على المستوى العربي والمحلي، فقد أصدرت **هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية** ضوابط للبحث العلمي، كما أنشأت **مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاست)** اللجنة الوطنية لأخلاقيات الحيوية والطبية التي تضع الضوابط الأخلاقية للبحوث التي تُجرى في المملكة. وقد صدر **نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية** بمرسوم ملكي، ويلزم جميع الجهات البحثية في المملكة بإنشاء لجان محلية لمراجعة البحوث.

وتتبع أهمية هذه القواعد واللوائح من كونها تُحوّل المبادئ الأخلاقية المجردة إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق والمساءلة، فلا تترك أمر الالتزام الأخلاقي للضمير الشخصي للباحث فحسب، بل تُحيطه بمنظومة مؤسسية تُراقب وتُوجّه وتُحاسب. كما تُسهم في توحيد المعايير عبر المؤسسات والدول، مما يُسهّل تبادل المعرفة والتعاون البحثي الدولي، ويُعزّز الثقة في النتائج المنشورة.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول الباحث في دراسته موضوع “دور إدارة مخاطر الحرائق في تقليل وقت الاستجابة لحالات الطوارئ: دراسة ميدانية في المديرية العامة للدفاع المدني بجدة”، وهو موضوع يستوجب التزاماً أخلاقياً دقيقاً في جميع مراحلها، نظراً لطبيعة الجهة المبحوثة (جهة أمنية حكومية)، وحساسية البيانات التشغيلية المتعلقة بأوقات الاستجابة وإجراءات إدارة الحرائق. وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية في هذه الدراسة:

أولاً: على مستوى الحصول على التصاريح الرسمية، يلتزم الباحث بالحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي في جامعة ميدأوشن قبل الشروع في جمع البيانات الميدانية، وذلك بتقديم مقترح الدراسة كاملاً مع أدوات جمع البيانات وخطاب الموافقة المستنيرة. وبعد الحصول على هذه الموافقة، يتقدّم الباحث بطلب رسمي إلى المديرية العامة للدفاع المدني بجدة عبر القنوات الرسمية للحصول على إذن بإجراء الدراسة وتوزيع الاستبانات على العاملين، مع إرفاق صورة من خطاب الموافقة الجامعية. وهذا الإجراء يضمن مشروعية الدراسة من الناحيتين الأكاديمية والإدارية.

ثانياً: على مستوى جمع البيانات، يعتمد الباحث على أداة الاستبانة بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات الكمية من عينة من العاملين في المديرية. وقبل توزيع الاستبانة، يُجري الباحث اختباراً للأداة على عينة استطلاعية صغيرة للتأكد من وضوح الأسئلة وعدم تضمّنها لأي صياغات قد تُحرج المشاركين أو تُعرّضهم لأي ضرر مهني. كما يحرص الباحث على أن تكون الأسئلة مُركّزة على الجوانب التشغيلية العامة لإدارة مخاطر الحرائق، دون التطرق إلى تفاصيل أمنية حساسة قد يُعَدّ الإفصاح عنها مخالفاً للأنظمة المعمول بها في الجهة.

ثالثاً: على مستوى الموافقة المستنيرة، يُرفق الباحث مع كل استبانة خطاباً تعريفياً واضحاً يتضمّن: اسم الباحث وجهته الأكاديمية، وعنوان الدراسة وأهدافها، والجهة المُشرفة عليها، وطبيعة البيانات المطلوبة، والوقت المتوقع لتعبئة الاستبانة، وتأكيداً صريحاً على أن المشاركة طوعية تماماً، وأن للمشارك حق الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات، وأن البيانات ستُستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً. كما يتضمّن الخطاب بيانات التواصل مع الباحث والمُشرف الأكاديمي لأي استفسار.

رابعاً: على مستوى الحفاظ على السرية، يلتزم الباحث بعدم طلب أي بيانات تكشف عن هوية المشاركين، كالاسم أو الرقم الوظيفي أو رقم الجوال. وتُصمّم الاستبانة بحيث تُجمع البيانات الديموغرافية بشكل عام (كالرتبة الوظيفية، وسنوات الخبرة، والمركز التابع له) دون تفاصيل تسمح بالتعرف على شخص بعينه. وتُحفظ الاستبانات المعبأة في مكان آمن لا يصل إليه إلا الباحث، وتُدخل البيانات إلى الحاسب الآلي بصورة

مشقرة محمية بكلمة مرور. ولا تُشارك البيانات الأولية مع أي جهة بما في ذلك إدارة المديرية، ويُكتفى بتزويدها بالنتائج الإجمالية والتوصيات.

خامساً: على مستوى الأمانة العلمية في التعامل مع المراجع، يلتزم الباحث بالاقتراس الدقيق من المصادر التي اعتمد عليها في الإطار النظري، كدراسات "الغراوي والشريدة (٢٠٢٥)"، و"البقي وشوقي (٢٠٢٥)"، و"Zhang et al. (2023)"، و"Damaševičius et al. (2023)" وغيرها، مع توثيقها وفق أسلوب APA في المتن وقائمة المراجع. ويتجنب الباحث الاقتباس الحرفي المطول، ويُعيد صياغة الأفكار بأسلوبه مع نسبتها لأصحابها، كما يستخدم برامج كشف الانتحال (مثل Turnitin) للتحقق من خلو الدراسة من أي تشابه غير مقبول مع المصادر الأخرى.

سادساً: على مستوى الموضوعية في تحليل البيانات، يلتزم الباحث بتحليل البيانات كما هي باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (كبرنامج SPSS)، دون استبعاد أي استبانة صحيحة لمجرد أن إجاباتها لا تدعم فرضياته. وفي حال ظهرت نتائج مخالفة للتوقعات حول كفاءة منظومة إدارة مخاطر الحرائق في المديرية، يعرضها الباحث بأمانة ويناقشها في ضوء الأدبيات السابقة، ويُقدّم تفسيرات علمية موضوعية لها، بدلاً من تجاهلها أو التقليل من شأنها.

سابعاً: على مستوى المخاطر المحتملة والتعامل معها، يُدرك الباحث أن هناك مخاطر محتملة، أبرزها أن يشعر بعض المشاركين بأن إجاباتهم قد تصل إلى رؤسائهم وتؤثر على وضعهم الوظيفي، مما قد يدفعهم إلى تقديم إجابات مجاملة بدلاً من إجابات صادقة. ولمعالجة هذا الخطر، يُؤكد الباحث في الخطاب التعريفي على السرية التامة، ويوزع الاستبانة بطريقة لا تمرّ عبر الإدارة المباشرة للمشاركين، كأن يتم التوزيع والاستلام بصورة مغلقة عبر صناديق مخصصة، أو إلكترونياً عبر روابط مجهولة الهوية. كما يتعهد الباحث بعدم نشر أي بيانات بصورة فردية، والاكتفاء بعرض النتائج الإجمالية والإحصائية.

ثامناً: على مستوى تضارب المصالح، يُفصح الباحث في مقدمة دراسته عن طبيعة علاقته بالجهة المبحوثة، فإن كان موظفاً فيها أو مرتبطاً بها بأي صورة، يذكر ذلك صراحة، ويُوضّح الإجراءات التي اتخذها لضمان الموضوعية رغم هذه العلاقة، كاستعانة بمحكمين خارجيين لأدوات الدراسة وتحليل النتائج.

تاسعاً: على مستوى نشر النتائج، يلتزم الباحث بنشر النتائج كاملة دون انتقاء، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، ويُقدّم توصيات مبنية على البيانات الفعلية. كما يلتزم بتزويد المديرية العامة للدفاع المدني بنسخة من الدراسة بعد إنجازها، اعتراكاً بدورها في تيسير إجراء الدراسة، وإسهاماً في الاستفادة العملية من نتائجها.

سابعاً: الخاتمة

استعرض هذا التقرير مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها ومبادئها الأساسية، وأبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين، والقواعد واللوائح المنظمة لها، ثم انتقل إلى التطبيق العملي لهذه المبادئ على دراسة "دور إدارة مخاطر الحرائق في تقليل وقت الاستجابة لحالات الطوارئ: دراسة ميدانية في المديرية العامة للدفاع المدني بجدة". وقد تبين من خلال هذا الاستعراض أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد إجراءات

شكالية، بل هي منظومة قيمية ومعارية متكاملة تضمن إنتاج معرفة موثوقة، وحماية حقوق المشاركين، وصون سمعة المؤسسات الأكاديمية.

وقد أظهر التحليل التطبيقي أن دراسة دور إدارة مخاطر الحرائق في المديرية العامة للدفاع المدني بجدة تستوجب التزاماً أخلاقياً دقيقاً في جميع مراحلها، بدءاً من الحصول على التصاريح الرسمية من الجامعة والجهة المبحوثة، ومروراً بتصميم أدوات جمع البيانات وفق معايير الموافقة المستنيرة والسرية، وانتهاءً بتحليل البيانات وعرض النتائج بأمانة وموضوعية. كما تبين أن طبيعة الجهة المبحوثة (جهة أمنية حكومية) تفرض اعتبارات أخلاقية إضافية تتعلق بحماية المشاركين من أي تبعات وظيفية، وتجنب التطرق إلى معلومات أمنية حساسة.

ويؤكد الباحث في ختام هذا التقرير على التزامه الكامل بمبادئ أخلاقيات البحث العلمي في دراسته الحالية وفي دراساته المستقبلية، إيماناً منه بأن البحث العلمي الرصين لا يُقاس فقط بنتائجه، بل أيضاً بالقيم الأخلاقية التي تحكم مسيرته. ويوصي الباحث في هذا السياق بضرورة تكثيف برامج التوعية والتدريب على أخلاقيات البحث في الجامعات العربية، وتفعيل دور لجان أخلاقيات البحث، وتطوير الأنظمة المحلية المنظمة للبحوث الميدانية في الجهات الحكومية بما يُيسر إجراء الدراسات العلمية ويحفظ في الوقت ذاته حقوق جميع الأطراف.

قائمة المراجع

البقمي، سعد، وشرقي، فاطنة. (٢٠٢٥). دور اليقظة الاستراتيجية في إدارة المخاطر: دراسة حالة أزمة كوفيد بالمملكة العربية السعودية. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، ١٠ (1)، ٩٢٧-٩٣٦.

الحسني، عبدالله بن حمود، والخشالي، شاكراً جار الله. (2022). *أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر: الدور المعدل للدعم المنظمي في شركات المقاولات العمانية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

العساف، صالح بن حمد. (2021). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (ط. ٥). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الغراوي، حيدر جبوري، والشريدة، ندى عبدالقادر. (٢٠٢٥). دور إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة: دراسة استطلاعية في شركة نفط البصرة. *مجلة الاقتصادي الخليجي*، (65)، ١٤٤-١٩٠.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبدالرحمن، وعبدالحق، كايد. (2020). *البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه*. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: APA.

Damaševičius, R., Bacanin, N., & Misra, S. (2023). From sensors to safety: Internet of Emergency Services (IoES) for emergency response and disaster management. *Journal of Sensor and Actuator Networks*, 12(3), 41.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Cham: Springer International Publishing.

World Medical Association. (2013). World Medical Association Declaration of Helsinki: Ethical principles for medical research involving human subjects. *JAMA*, 310(20), 2191-2194.

Zhang, Y., Zhang, X., & Huang, X. (2023). Design a safe firefighting time (SFT) for major fire disaster emergency response. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 88, 103606.